الحركة نائبة عن نائب علامتها واما منع ستر وشتر فللعلمية
مع التانيث المعنوى لا للعلمية مع العجمة فقط وتا النهاية بوير
وساير المحققين وهو عدم اعتبار العجمة الا في الزوائد على الثلثة
في الوجه كما قررناه ووزن الفعل وشرطه ان يختص اى يختص
الفعل بان يكون الاسم على وزن لا يوجد عليه اسم بحسب
اصل وضعه كفُعِل بصيغة المجهول الثلاثي وفَعَّل من التفعيل
واما الاسماء التى وجدت عليه فاما منقول عن الفعل كبُذَّر
وخَضَّم او اعجمى كبَقَّم او فى اوله زيادة الفعل غير قابل للتاء
كاسود فان مونثه سوداء لا اسودة بخلاف نحو يعمل وارمل
حيث يقال ناقة يعملة وامراة ارملة فلا يمنع من الصرف
لان قبول التاء يخرجه عن مشابهة الفعل اذ الفعل لا يقبل
هذه التاء وقد اشرنا الى ان وجه منع الصرف بهذه العلل
حصول المشابهة بالفعل بسببها والتركيب من اسمين بلا
نسبة بشرط العلمية اذ بها يصير كلمة واحدة كبعلبك و
احترز بالاسمين عن نحو النجم وبصرى علمين فانهما منصرفان
وبعدم النسبة اى اسنادية كانت او اضافية او نحوهما عن نحو
عبد الله والحيوان الناطق علمين فانهما باقيان على ما كانا
عليه قبل العلمية بطريق الحكاية كما مر لكن يرد نحو سيبويه
فانه مبنى وخمسة عشر علما فانه محكى ويمكن ان يقال الاول

مركب

١١٩

مركب من اسم وصوت لا من اسمين اذ الصوت ليس باسم اصل
والثانى مركب من اسمين وحرف مقدر لا من اسمين فقط فتدبر
والالف والنون المزيدتان بشرط العلمية فى الاسم اذ بها يصير
محفوظا عن لحوق التاء المانع لمشابهتهما بالفى التانيث وعدم
فعلانة فى الصفة كرحمن اذ بعدم لحوق التاء تتم مشابهتهما
لالفى التانيث لانهما لا تقبلان التاء فلا يقال حمراءة وح
فرحمان غير منصرف لعدم رحمانة لانه لما اختص به تعالى
امتنع ان يكون له مونث اصلا ومنهم من قال شرط وجود
فعلى وح فرحمان منصرف اذ لا مونث له لا رحمى ولا رحمانة
وندمان بمعنى النادم غير منصرف على القولين لان مونثه
ندمى لا ندمانة وقد يقال المقصود من شرط وجود فعلى
عدم فعلانة لان ما جاء مونثه على فعلى لا يجيء منه فعلانة
الا عند بعض بنى اسد فانهم يقولون سكرانة ويصرفون
مذكرها فتامل ولو احتملت الاصالة فوجهان كحسان
اى لو احتملت النون ان تكون اصلية جاز للمنع والصرف
فحسان يحتمل ان يكون من حس فيمنع لزيادة نونه وان
يكون من حسن فيصرف لاصالة نونه يحكى ان رجلا مسمى
بحيان حضر عند ملك فقيل للملك اينصرف حيان او لا فقال
ان اكرمته لا ينصرف والا ينصرف يعنى ان اكرمته فكانك